قد آن الوقت للاختلاط في الخدمة والاعمال الملية والاندماج في الدفاع والسعي وراء المصلحة القومية

ولا يتم لكم ذلك الا بترك الشقاق فتتركوه ولا يزول الشقاق الا بفصل الدنيا عن الدين وبذلك تريحون وتخدمون دنياكم وتكسبون رضى رب العالمين

وفي الختام نبتهل اليه تعالى ان ينظر الينا بعين الرضا وينزع من قلوبنا شوك الشقاق ويلهمنا برحمة منه الى التوفيق بين مساعينا الدنيوية مع تمسكنا باصول الدين مجردة عن الدخيل . وهو حسبنا ونعم الوكيل خليل سعد

* * *

غرف التجارة

تتمة ما ورد في الجزء الماضي

ذكرت قبلاً بعض ما تمتاز به الغرفة الباريزية بل غيرها من الغرف الفرنسوية من الامتيازات وقد مضى عليها مائة وسبعة اعوام وفي ذات مقام سام خاص بها ولها خمس لجان علمية استشارية الاولى تبحث في المسائل الاقتصادية كما انها تتوغل بتحقيق مسائل الرسوم الجمركية والادخالية (الاوكتروا) والثانية تشتغل بمسائل الوسائط النقلية والثالثة بالمسائل التجارية والصناعية والرابعة بمسائل الصادرات وتعنى الخامسة بالدروس ولها ايضاً تسع لجان ادارية تشتغل بدور البورصة ومدارس التجارة والمكتبات .... ولها ديوان يتولى كتابة تقاريرها الاسبوعية وقد كتبت هذه الغرفة خلال سنتي ١٩٠١ و ١٩٠٢ ستة وسبعين ومائة تقرير في مسائل شتى واتحدت مع عدة لجان ألفت في النظارات واوفدت عنها اعضاء الى المؤتمرات الاجنبية .

وتنفق كل عام اربعة وخمسين الف فرنك على الدائرة الوطنية للتجارة الخارجية وستة وستين الفاً على مدرسة التجارة ومئة وعشرين الفاً على مدرسة التجارة العالية وخمسة وثلاثين الفاً على الدروس الليلية وسبعة واربعين على دور البورصة وثلاثين الفاً على الاوضاع والاعمال المفيدة للتجارة .

وتتولى غرفة التجارة الباريزية ادارة كل من مدرسة العلوم التجارية العالية التي أنشئت سنة ١٨٨١ وموازنتها ٣٢٥ الف فرنك ومدرسة التجارة العالية التي أنشئت سنة ١٨٢٠ وموازنتها (٥١٠) آلاف فرنك ومدرسة التجارة التي أسست عام ١٨٦٣

وموازنتها ٢٣٥ الف فرنك وتحت حماية غرفة تجارة باريز والجمعية التجارية لتعليم الالسنة الاجنبية وجمعية الترغيب في اصدار الاموال التجارية الفرنسوية وقد اسستا عام ١٨٨١

* * *

ذكرنا اوصاف الغرف الفرنسوية عامة والغرفة الباريزية خاصة ونبحث الآن في اوضاع الغرف التجارية في البلاد العثمانية واليك البيان :

فقضى القرار الصادر عام ١٢٩٣ بتأليف جمعيات زراعية وتجارية مؤلفة من اربعة وعشرين عضواً في القسطنطينية واثني عشر عضواً في مراكز الولايات وثمانية اعضاء في مراكز المتصرفيات واربعة اعضاء في مراكز الأقضية ومن الشروط الاساسية النظامية ان يكون الاعضاء الذين يتوظفون في القسم التجاري من التجار والاعضاء الذين يتوظفون في القسم الزراعي من الزراع وان تكون الغرف متحدة ومرتبطة بعضها ببعض وان تكون غرف الولايات تابعة لنظارة التجارة مباشرة . وكانت الغاية من كل هذا تأسيس الغرف ضبطاً ادارياً بحيث تكون مرتبطة بالحكومة ارتباطاً موثقاً غير ان هذا التضييق الذي لم ينظر في وضعه الى البسط والاحوال لم يجن قط الثمرة المطلوبة . وفي اليوم السادس من صفر عام ١٢٩٧ اي بعد اربعة اعوام اعلن النظام الاساسي لغرفة القسطنطينية وفي العشرين من رمضان عام ١٢٩٨ الموافق لليوم الثالث من آب ١٢٩٨ اعلن النظام الداخلي لغرفة التجارة واصدر في هذا التاريخ قوانين تقضي بتأسيس غرف صناعية وتجارية كل حدة .

وكان اعلان النظام الاساسي لغرف التجارة باسم « النظام الاساسي لغرفة دار السعادة التجارية » ولم تسن الحكومة نظاماً عاماً لغرف الولايات التجارية . ولم يعلم سر نسبة هذا النظام الى غرفة القسطنطينية مع انه لم يكن مستحيلا درج الاحكام والمواد المتعلقة بغرفة القسطنطينية التجارية في النظام العام لغرف التجارية .

ولم تمنع هذه الحال تأسيس الغرف في الولايات بل ان هذه حذت حذو استمبول وانشأت غرفاً قياساً على غرفة العاصمة . وقرر شورى الدولة ان تطبق غرف الملحقات وضعها وانظمتها على غرفة الاستانة وان يراقب موظفو الملكية الغرف ويلاحظوا ما يكفل حسن ادارتها ورقيها واناط بالولاة انشاء الغرف في ولاياتها لايجاد الاسباب التي تؤول الى ترقية التجارة الاهلية وانها (الغرف التجارية) مرتبطة بنظارة التجارة وان لها الحق

بمراجعة النظارة اذا دعت الحاجة ولم يحمل كل هذا الى محل الايجاب واتخذت ايضاً بعض قرارات فيما ستجري على غرف الولايات والاقضية من التعديلات

ولقد تأسست غرف زراعية في بعض الجهات ولم تؤسس في اكثرها ولم يؤسس غرف صناعية مطلقاً ولذلك طلبت نظارة التجارة ان تقوم غرف التجارة باعمال الغرف الزراعية والصناعية وواجباتها. وقرر مجلس الوكلاء قبول هذا الطلب واقترن بارادة سنية في السابع والعشرين من جمادى الآخرة عام ١٣٠٦ وعلى اثر الغاء غرف الزراعة والعدول عن تأسيس الغرف الصناعية دعيت الغرف التجارية (غرف التجارة والزراعة والصناعة) ولكن من اللازم الاقرب احداث غرف زراعية على حدة لان العنصر الحيوي في بلادنا هو ولا شك الزراعة. ويتيسر للغرف التجارية ان تقوم باعمال غرف الصناعات ولا بأس بتوحيدها لان الصناعات في بلادنا اقرب الى العدم منها الى الوجود.

فيقضي النظام الاساسي لغرف القسطنطينية التجارية ان تكون مؤلفة من اربعة وعشرين عضواً.

وشروط العضوية اولاً ان يكون المنتخب (بفتح الخاء) بالغاً الثلاثين من عمره ثانياً ان يكون ممن قضوا في التجارة لا اقل من خمس سنين غير متهم بجنحة او جناية ولا مفلس (الا اذا استرجع اعتباره بعد الافلاس) وان يكون من ذوي الشرف والاعتبار. وتجري الانتخابات بالاكثرية الخفية. وعند تساوي الآراء يرجح الاكبر سناً ولا يجوز انتخاب عضوين من شركة واحدة. وهيئة الانتخاب تتألف من عشرين منتخب اول (بفتح الخاء) عشرة تنتخبهم نظارة التجارة والزراعة (الآن نظارة التجارة والنافعة) وعشرة ينتخبهم التجار فيجتمعون تحت رئاسة ناظر التجارة (وفي الولايات تحت رئاسة الوالي والالوية تحت رئاسة المتصرفين وفي الاقضية تحت رئاسة القائمقامين). واعضاء الغرفة ينتخبون من بينهم رئيساً اول ورئيساً ثانياً بالاكثرية المطلقة ويعرضون هذا الانتخاب الى النظارة لتجيزه.

مدة العضوية (ولقد استعمل القانون في هذا الفصل عبارة وظيفة الاعضاء على ان عضوية غرفة التجارة ليست وظيفة من الوظائف) ثلاثة اعوام ولم يكن يجوز الى تاريخ ١ كانون الثاني لعام ١٣٠٥ تجديد انتخاب العضو قبل مرور سنة على انقضاء عضويته السابقة ولكن المادة المعدلة في هذا التاريخ جوزت تجديد انتخاب العضو عقب انقضاء مدته. ومن لا يحضر الجلسات مدة ستة اشهر يعتبر مستقيلاً واذا توفي احد الاعضاء واستقال

او حكم عليه بخسارة او جنحة تنتخب لجنة الانتخاب غيره عند حلول اول اجتماعها ويتم العضو الجديد المدة الباقية لسلفه . واليك واجبات الغرفة التي ذكرها النظام الاساسي وهي ابلاغ المواد الآتية رأساً وتحريراً الى نظارة الزراعة والتجارة

(١) وسائل ترقية الصناعات

(٢) مايجب على النظارة القيام به من الاصلاح والتحوير .

(٣) الامور التي من شأنها ترقية التجارة : تعاريف الجمارك ، الاشغال العامة (الامور العمرانية والنافعة) ، المراسي ، الملاحة في الانهر ، البريد ، اسلاك البرق ، السكك الحديدية ، فتح الطرق والشوارع ، تأسيس دور البورصة ، اصدار الجرائد التجارية .

وفي النظام صراحة بان الغرف مطالبة بامساك سجلات وقيود منتظمة لكل ماله علاقة بالاعمال التجارية من الاموال والمسكوكات والاسهام وما يقتضي ، نص القانون الزام الغرف بالاجابة عن اسئلة النظارة مؤيدة اجوبتها بهذه السجلات والقيود موقعة عليها بختم الغرفة

ولغرفة التجارة الحق في وضع نظامها الداخلي كما هو مصرح في احدى مواد نظامها المقتبس عن نظام عام ١٨٣١ الفرنسوي وقد عملت بموجب هذا الحق ووضعت نظامها الداخلي الا انها دفعته الى الدوائر الايجابية ثم تركته بارادة سنية بلا ضرورة نظامية .

* * *

يعتبر النظام الداخلي غرفة التجارة مصدر الاخبار التي تتصل بنظارة التجارة عن التجارة والتجار والصلة بين الحكومة والتجار في الاعمال التي تجري بينهما

والواجبات الاساسية على الغرفة في البحث والتنقيب عن المصالح التجارية والصناعية والوسائل التي تؤول الى ترقية الصناعة والتجارة والتفريع بها وعن العوائق التي تحول دون تقدمها وابلاغ الحكومة بما تقف عليه الغرفة من نتائج البحث والتدقيق وللغرف الحق باجراء الامور الآتية عدا عن الواجبات التي سبق ذكرها آنفاً والتي ذكرت في النظام الاساسي :

اولاً — تدعو الغرف التجارية التجار واصحاب المصارف (البنوك) والمعامل لعقد اجتماعهم في دوائر الغرف الخاصة والدعوة تعلن بنشرات عامة او في الجرائد .

ثانياً — تسجل سجل التجار (المتعلقة اعمالهم عندها) وقيودهم وافلاسهم

واسترجاعهم الاعتبار التجاري (بعد الافلاس) واذا حكم على احدهم غيابًا واتهم بجنحة او جناية يسجل ايضًا هذا الحكم في الدفتر الخاص لهذه الوقائع .

ثالثًا — تصدق محال الكفالات واوراق الشهادات والتقارير ومقدرة الكفلاء فيما يتعلق بالامور التجارية .

رابعًا — تستجلب من محال الايجاب وبواسطة نظارة التجارة اوراق القائمة الحجة الرسمية التي تنظر بحق التجار واصحاب البنوك والعامل لعدم تأديتهم البونوليات والسندات المحررة للأمر والسفاتج الموقعة بتواقيعهم .

خامسًا — تستنسخ في دفتر خاص عين الصكوك والعقود التجارية والصرافية والبحرية والصناعية والعمرانية المعقودة خارج الغرفة عند طلب الفريقين المتعاقدين .

سادسًا — للغرفة التجارية الحق في ابداء ملاحظاتها في تجديد قانون التجارة وتصحيحه والنظامات التي لها علاقة بمحاكم التجارة وفي تأسيس غرف التجارة في الولايات ودور البورصة وتوظيف الدلالين ووكلاء الكامبيو (١) وسن تعرفات الدلالة وقوانين لها وغيرها من الامور التجارية التي يجب ان يكون لها تعرفات ونظامات وفي البنوك والاعمال العمرانية .

نصت المواد المؤرخة في ٧ محرم عام ١٢٩٩ و٨ تشرين الثاني عام ١٢٩٧ المذيلة للنظام الداخلي للغرف التجارية بان تنظر الغرف التجارية اوراق الشهادات والكفالات التي تقدم الى الدوائر الرسمية والمحاكم التجارية والحقوقية باسم التجار وان ترسل الى محل المزايدة مأمورًا من لدنه يحضر الحجز والمزايدة للاموال وتقدير القيم من قبل الخبراء اذا كان ذلك بقرار من المحكمة . ومن جملة ما تقتضيه المواد المذكورة الزام الدلالين والوسطاء (سماسرة التجارة) بتسجيل اسمائهم في الغرفة التجارية وان يأخذوا منها تذاكر باجراء صناعتهم وان لا يقبل في المزايدات والمناقصات للدوائر الاميرية الا التجار والدلالون الذين يقدمون شهادات بانهم مسجلون في دفاتر الغرف التجارية وان يكون تسطير صحائف دفاتر التجار ووضع اشارة (صح) عليها من قبل الغرف — وقد أعيد بعد ذلك حق كتابة صحائف دفاتر التجار ووضع اشارة (صح) الى محرر المقاولات كما في السابق . والمنع الذي ذكر في المادة الاخيرة لم يراع الا قليلاً .

* * *

---

(١) الوكالات او الاوضاع التي تشتغل بمبادلة الاسهام والاوراق النقدية والحوالات

سبق ان اعضاء غرفة التجارة الاستانبولية اربعة وعشرون وذلك بمقتضى النظام الاصلي . واما تأليف غرف التجارة في الولايات من اثني عشر عضواً وفي الالوية من ستة اعضاء والاقضية من ثلاثة فهو من المكملات الضرورات واعضاء الغرفة يجب ان يكونوا من تجار احد الطبقتين : الاولى والثانية المسجلة اسماؤهم في غرفة التجارة ويجوز انتخابهم بالتساوي من التجار الوطنيين والاجانب على السواء متى تحقق انهم مسجلون في الغرفة . والصنف الاول من التجار المسجلة اسماؤهم في دفتر الغرفة هم اصحاب المصارف وهؤلاء يدفعون للغرفة خمس ليرات كل سنة . والصنف الثاني من التجار المسجلة اسماؤهم في الغرفة هم الذين يؤدون ثلاث ليرات سنوياً والصنف الثالث منهم يدفعون ليرتين والرابع ليرة واحدة عن بدلات الاشتراك [١] والشركة الذين لهم توقيع واحد يعتبرون تاجراً واحداً . والتجار يسجلون اولاً اسماءهم في دفتر الغرفة ثم يعتبرون من احد الاصناف الاربعة بقرار من الاعضاء ويحق للاعضاء المسجلة اسماؤهم في الصنفين الاول والثاني ان يختاروا اعضاء غرفة التجارة كما ان الاعضاء الموظفين في المحاكم التجارية والخبراء والمحررين لمحضر الدعاوى والاشخاص الذين يفحصون الدفاتر التجارية يجب ان يكونوا من الصنفين المذكورين

(المواد المدنية)

تجتمع اعضاء غرف التجارة مرة في الاسبوع واذا اقتضت الحال يعقدون اجتماعات غير عادية بدعوة من الرئيس او بطلب كتابي من ستة اعضاء وبعد نصب الرئيسين الاول والثاني ينتخب الاعضاء من بينهم باكثرية الاصوات مشاورين اولاً وثانياً لسنة واميناً للصندوق . وما عدا هذا يجوز ان يكون للغرفة امين صندوق بكفالة وكتبة للتحرير [٢] والترجمة وسواهم من الموظفين والمخصصين وتجري مذاكرات

---

[١] الغرف التجارية العثمانية تصدر جرائد ومجلات اقتصادية واحصائية وتقوم باعمال تكون نفع التجار بل ان المصالح التجارية قائمة عليها ولذلك يجوز ان يقال بدل الاشتراك عن القيمة التي تدفع الى تلك الغرف ولعل اصل استعمال هذا التعبير (بدلات الاشتراك) ناجم عن هذه المنافع الحقيقية في غير البلاد العثمانية ومنافعها الموهومة في هذه البلاد المنكودة الحظ

[٢] وكأن لغتها الرسمية لا حظ لها من الوطنية ولا تذكر في نظامات الحكومة والمعقول ان تجري معاملات الغرف التجارية بالالسنة الاهلية ولكني لا اصدق الا ان

الغرفة بحسب ما تقتضيه اعمالها اليومية وقبل انفضاض الجلسات تنظم الغرفة يومية المذاكرات عن الاجتماع القادم . وعلى الرئيس اعلام الاعضاء كتابة بنبإ الاجتماع . ولا تبرم القرارات الا اذا حضر الجلسات اثنا عشر عضواً ولكن تجوز المذاكرات اذا اجتمع اقل من ذلك وتكتب الآراء والملاحظات التي يذكرها الاعضاء في اوراق الدعوة للجلسة القادمة والاعضاء الذين لا يحضرون ثانياً اما ان يبلغوا رأياً من هذه الآراء ويبلغوه الى الغرفة كتابة واما ان يحضروا الجلسة المعينة في ورقة الدعوة ويعربوا عن آرائهم الذاتية واذا خالفوا في اجوبتهم الكتابية آراء الاعضاء ولم يحضروا او انهم لم يجيبوا الدعوة كتابة ولم يحضروا الجلسة ثالثاً تعرض الغرفة عن آرائهم ويبرم القرار ولو لم يبلغ عدد الاعضاء المقدار المعين .

وللغرفة الحق في تعيين لجان مؤلفة من غير الاعضاء للنظر في بعض المسائل ولا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء هذه اللجان الستة وتنتدب الغرفة احد اعضائها لينضم الى اللجنة ويقوم بوضع لائحة تتضمن نتائج البحث عن المادة المحولة الى اللجنة .

وللرئيس الحق في تأليف لجنة للبحث في المواد الحديثة والبلاغ بها الى الرئيس تؤلف من ثلاثة رجال يتعينون من الاعضاء ويقضي النظام الاساسي أن تكون مداخيل الغرف التجارية عبارة عن بدلات الاشتراكات التي يدفعها التجار وبعض الرسوم (ولم يذكر صاحب المقالة هذه الرسوم) وما زاد على نفقات الغرفة من المداخيل يجوز انفاقه بقرار الغرفة واذن الحكومة معاً في انشاء مدارس وجرائد تجارية : ولكن يرصد منه مبلغ لا يقل عن مئتي ليرة للاحوال الطارئة . والغرفة مكلفة بتنظيم ميزانيتها لآخر كل سنة .

وهذا تعريب نص احدى المواد الانتهائية :

(تعرض الغرفة التجارية في انظار مراجع (؟!) الحكومة الوسائل المؤدية الى الاحترازات الصاعبة التي تجر ضرراً على منافع عامة .

***

الغباء الذي افسد مدارس الحكومة — بل وكثيراً من المدارس الاهلية — يفسد الغرف والاندية التجارية والسياسة التركية المحضة التي تفادي بالغاية الاولى من المدارس في سبيل تتريك الامم تفادي بكل فائدة او ثمرة ولا تسمح للعرب باجراء معاملاتها ومخابراتها بالعربية .

ر . ع

ان النظامين الاساسي والداخلي لغرفة التجارة المعدلين بمقررات من شورى الدولة لاستحالة تطبيق موادهما في الولايات محتاجان الى تعديل مهم يجب ادخاله فيهما :

اولاً : ان النظام الاساسي لغرف التجارة مختصر كثيراً وخاص بالعاصمة وثانياً ان كثيراً من مواد النظام الداخلي يجب ادخالها في النظام الاساسي ولذلك يجب مزج النظامين المذكورين ومراجعة آراء الغرف التجارية في العاصمة والولايات وتدقيق النظامات الاوروبية ثم بعد ذلك يجب على نظارة التجارة سن لائحة قانونية لعرض على مجلس الامة في اجتماعه القادم

ولاشك ان الفوائد التي تنجم عن انشاء الغرف التجارية على أسس الحقوق والواجبات وتنسيقها بحيث تكون ممثلة التجار ونائبة عنهم تكون عظيمة . وبعد قبول مجلسي الامة والاعيان اللائحة المذكورة واقترانها بارادة سنية يجب الشروع بالعمل بها دون تأخير ومن الضروري اعطاء حق وضع النظام الداخلي للغرف نفسها بشرط ان لايكون مناقضاً للنظام الاساسي ويجب ان تسجله الغرفة في نظارة التجارة .

ان تعريف الغرف التجارية المذكور في النظام الداخلي ليس بتعريف يضمن كرامتها ولذلك من الضروري ادخال قيد يضمن ان للغرف المذكورة حق الدفاع عن المصالح التجارية وصيانتها وبذلك فقط تعلو مكانة هذه الاوضاع .

ويجب تأسيس غرف تجارية في كل حاضرة من حواضر الولايات كما هي الحال في فرنسا وان يكون تأسيسها في مراكز الالوية والاقضية غير حتمي واذا ارتأى التجار او الحكومة تأسيسها في الالوية او الاقضية يجب ان يكون ذلك بعد موافقة المحاكم التجارية في مراكز الولايات والالوية والاقضية او موافقة الغرف التجارية في مراكز الولايات او الالوية .

ويجب اعطاء الرخصة بتأسيس الغرفة من قبل الولاية واعلام نظارة التجارة بواقعة الحال . ولاحاجة بحسب النظام الحالي لتصديق انتخاب الاعضاء من قبل الحكومة ويجب ان تبقى الحال كما هي اليوم ولا ارى ايضاً ان يتوقف انتخاب الرئيس على اجازة الولاة والمتصرفين والقائمقامين بل يشترط في الرئيس الذي ينتخب ان يكون من الوطنيين .

وللاعضاء المراسلين في بلادنا ايضاً شأن كبير ولذلك يجب ان يكون للغرفة اعضاء مراسلون من البلدة التي أسست فيها الغرفة وهي تنتخبهم ويجب ان يحضروا الجلسات ويستفاد بآرائهم في بعض المسائل كما انه من الضروري ان يكون للغرفة اعضاء مراسلون

في الولايات والبلاد الاجنبية . ويجب ايضاً توسيع حق الانتخاب واعطاؤه لكثير من التجار والصناع الذين يؤدون رسوم التمتع وعلاوة على هذا يجب العدول عن القاعدة التي تقضي بأن يكون تعيين النصف من اعضاء لجنة الانتخاب من قبل الحكومة والنصف الآخر من قبل التجار وان يكون حق الانتخاب للعضوية مشروطاً بالاحوال الآتية . ان يكون المرشح للانتخاب مقيماً منذ مدة معينة في البلدة التي تقام فيها الغرفة مشتغلاً خلال هذه المدة بصناعة او تجارة (بكل ما تشمل هاتان الكلمتان من مراتب الاعمال) ومن الذين يؤدون ضريبة التمتع ومن ذوي الشرف والاستقامة .

اما مسألة الجنسية العثمانية فقد سبق ان هذا الشرط غير مصرح به في القانون الفرنسوي ولكنه مرعي في الانتخابات واما عندنا فلم تشترط التابعية العثمانية على الاعضاء فمنهم الاجنبي ومنهم العثماني على السواء . ويجب ان تظل الغرف على هذا الحال الى حين لا سيما وان التجار الاجانب المقيمين في بلادنا منذ مدة طويلة قد درسوا شؤون بلادنا حق الدراسة واذا اضفنا الى ذلك مقدرتهم العلمية وسعة اطلاعهم ووفرة بحثهم تبين لنا انه يستفاد منهم اذا كانوا بين اعضاء غرفنا التجارية فقط يشترط على اولئك الاعضاء الاجانب اقامتهم في بلادنا مدة لا تقل عن عشر سنين مشتغلين خلالها بالتجارة .

جاء في نظام غرف التجارة ان لها الحق في انشاء مدارس وجرائد تجارية ويجب ان يكون لها الحق ايضاً بتأسيس غير ذلك من الاوضاع التجارية وان تتعهد (اذا دعت) القيام بالامور العمرانية على طريق الامتياز ولكن الواجب ان تكون خاضعة للشروط التي تشترط على غيرها من اصحاب الامتيازات .

ولا يمكن لغرفنا التجارية ان تقوم بالاعمال التي تؤول الى ترقية تجارتنا ما لم تتوفر في ميزانيتها المداخيل والا فان ملاحظة الحالة الحاضرة تقضي بأن تكون مداخيلها تكاد لا تساوي النفقات الجارية السنوية مما لا يجوز البقاء عليه ابداً .

فيجب تقسيم الشركات الانونيم الى درجات معينة والزامها تأدية مقادير مقررة سنوية تعين بحسب هذه الدرجات . ويجب ان تقرر درجات التجار بقدر ما يدفعون من ضرائب التمتع لا بمجرد رأي الغرف وتقديرها . ومن اللازم اللازب تسجيل التجار اصحاب هذه الدرجات كافة والزامهم تأدية الضريبة السنوية .

***

لم يصل احد الى هذا المهد ان الغرف التجارية قامت منذ تأسيسها بمشروع رفع مكانة التجارة في هذه البلاد . ولقد بقيت هذه الغرف حيناً من الزمن ثم عادت تظهر في مظهر الحياة ثم افلت بعد الشروق افولاً لا طلوع بعده او عاد بعضها بعد طول الغروب ولم تكن اعمالها في الغالب الا عبارة عن تسويد القرطاس او ابداء بعض الآراء التي لم يلتفت اليها . ولم تلتفت الغرف التجارية الى انشاء مدارس او صحف تجارية البتة . ولا نلقي تبعة هذا الاهمال على الغرف التجارية بل على الحكومة السابقة . ولقد سبق ان بعض الغرف التجارية طلبت مرات عديدة اصلاح الاصول الرسمية وتسهيل المصالح التجارية دون ان تتجاوز الى طلب انشاء اوضاع جديدة ولم تثمر هذه المراجعات قط .

ولما يئس التجار من الاستفادة من الغرف التجارية تخلوا عنها ولم يعودوا يؤمون ابوابها وقطعوا عنها رواتبهم السنوية ومما يدلنا على درجة ارتباط التجار بغرفتهم هذه مداخيل غرفة القسطنطينية قبل عشرين سنة فانها كانت في ذلك الحين ضعفي مداخيلها اليوم .

هذه الاحوال من جهة وكون انتخاب الاعضاء لغرفة التجارة في العاصمة لم يكن كما وضعه القانون بل كان بيد نظارة النافعة تعين العضوية من تشاء على نحو ما كانت تجري القاعدة في الاحسان بالرتب والمناصب من جهة اخرى كل هذا وذاك ليس من الامور التي ترتاح اليها نفوس التجار او تطمئن بسببها قلوبهم للغرفة التجارية .

التجار اكثر واسرع من جميع طبقات الامة معرفة وشعوراً بالانقلاب الكبير الذي يسري الى شؤوننا العامة . ومع ذلك فان حياة حرية التجارة قائمة بتوطيد دعائم الامن ومتى اطمأن جمهور التجار الى ان مصالحهم الاصلية مصونة يجدر بنا الاعتماد عليهم بحيث لا يغادرون مثقال ذرة من واجباتهم ومن الواجب على الغرف ان تطلب من الحكومة بجد ومضاء تجديد نظام الغرف وتعديله وان تبحث بحثاً مدققاً في ضروريات التجارة ونواقصها في الاعمال التي تنتسب اليها وتدفع بآرائها وملاحظتها الى نظارة التجارة وان توجه همتها الى انشاء المدارس والصحف التجارية والدروس الليلية التي تكفل توسيع دائرة المعارف بين ارباب التجارة . كل ذلك حقيق بالفائدة ولا شك ان الاعمال المعروفة في هذا السبيل تكلل بالنجاح

ويجب ان تكون غرفة القسطنطينية التجارية نموذجاً لسائر الغرف وان تدفن

المصنفات الماضية (١) فحيث الاقتضاء اشياء يجب ان تقدم هذه الغرفة بغتية الافكار وتدخل الاصلاح الحقيقي الى عملها المدرسية وغير منكر ان هذه الصحيفة التجارية الوحيدة في البلاد العثمانية لا تفي بالحاجة بمقالاتها التي لا تتجاوز العمودين وفقراتها المترجمة بل يجب على غرفة القسطنطينية ان تتخذ مجلة غرفة التجارة الفرنسوية مثالا وتنحو نحوها فتنشئ على منوالها صحيفة تجارية جامعة لاحوال التجارة الداخلية والخارجية البلدية المفيدة وبالموضوعات الاساسية فاذا قامت غرفة القسطنطينية بهذه الاعمال ولم تأت بالآثار الفعالة على رقي صحيح لا تنال مكانة ارفع من مكانتها في دورها السابق .

اما التجار المسجلة اسماؤهم في دفتر غرفة القسطنطينية فهم (٤٧) من الصنف الاول و (١٠٧) من الثاني و (٢٤٠) من الثالث و (٥٠) من الرابع وقد يوجد بين تجار الصنفين الثالث والرابع من يجب ان ينتظموا بين تجار الصنفين الاول والثاني وبين التجار الذين لم يسجلوا اسماءهم في الغرفة كثير يجدر بهم الانتظام في احدى الدرجات الاربع . والامل وطيد بترقي مداخيل الغرفة لو تثبت اصول تصنيف درجات التجار على حالتها الحاضرة .

وتبلغ مداخيل غرفة القسطنطينية وحدها (ماعدا مداخيل جريدتها ونشراتها) ١٧٥٠٣٢٦ قرشا صحيحا تنفق في مقابلة ذلك ٤٣٥٥٣٢ قرشا على رواتب موظفيها و ٢١٧٣٩ قرشا على النفقات المتفرقة و ٢١٦٠٠٠ على اجور دار ونحوه . فالنفقات الادارية وحدها تتجاوز دخل الغرفة ولا ينفق الى المشاريع النافعة من مداخيلها بارة واحدة . وما حالة غرف التجارة في الولايات باشفى للصدور واوفى للاماني من غرفة القسطنطينية وقد رأيت ان اعرف عدد غرف التجارة في الولايات والالوية والاقضية من القيود الرسمية فاذا رأيت . .

رأيتني امام كمية تستحق العجب : في بلاد مائة وخمسون غرفة تجارية على ان جملة غرف التجارة في فرنسا لا تتجاوز المئة والعشرين .

ويظهر لي ان الاكثر الغالب من هذه الغرفة المقيدة في الدفاتر حبراً على ورق لا اصدق ان الفهرس الذي انقل منه متقاربا للصحة . (٢)

---

(١) يظهر ان الكاتب يقصد بالمصنفات التقاليد القديمة (٢) فهرس غرف التجارة في البلاد العثمانية

وللاجانب في بعض المراكز التجارية العثمانية غرف تجارية ففي القسطنطينية غرف تجارية انكليزية وافرنسية وطليانية ونمسوية والمانية ويونانية ولكل واحدة منها نظام داخلي وللغرفتين الانكليزية والفرنسوية مجلتان بلسان قومهما · أُسست غرفة التجارة الانكليزية عام ١٨٨٧ ولها رئيس وثمانية اعضاء وعضوان خارجيان وعضوا شرف وكاتب وامين صندوق واربعة كتبة شرف في سلانيك وازمير ومنشستر ولندن ولهذه الغرفة مراسلون في سلانيك وازمير ومنشستر ولندن والولايات العثمانية · ولها مجلة يبلغ حجمها ستاً وثلاثين صفحة كبرى جامعة لمقالات في التجارة الانكليزية العثمانية والاخبار والاحصاء ·

وفي ازمير ايضاً غرفة تجارية انكليزية ·

ويشترط في عضوية الغرفة التجارية الانكليزية الاشتغال بالتجارة او بالصناعة او الشؤون المالية ويشترط على العضو ان يكون انكليزياً او من وكلاء المعامل الانكليزية في البلاد العثمانية ·

ورئيس الشرف لغرفة التجارة الفرنسوية هو قنصل فرنسا العام ولها لجنة ادارية مؤلفة من رئيس وكاتب واربعة عشر عضواً ولها اعضاء مراسلون في فرنسا ولجنة مؤلفة من تسعة اشخاص في حناق قلعة ولجنة اخرى مؤلفة من تسعة عشر شخصاً في بورصة ولها مراسلون في سبعين بلداً داخل البلاد وفي الخارج لها من يخابرها في روسيا وفارس ورومانيا والصرب واليونان ·

وتصدر هذه الغرفة شهرياً مجلة في سبعين او ثمانين صفحة منذ اثنين وعشرين حجة بلا انفصال · وتدعى هذه المجلة مجلة الشرق التجارية · وهي جامعة للمقالات والاخبار المفيدة للغاية واني اتمنى ان تعلو مكانة غرفتنا التجارية الى منزلة غرفتي التجارة الفرنسوية والانكليزية وان تتقدم جريدتها تقدم الجرائد اليومية ·

ما بين النهرين : تعريب ز · خ ·